

التطورات السياسية في إيران بعد مقتل الرئيس إبراهيم رئيسي

الاستاذ الدكتور ستار جبار علاي

المقدمة

أعلن التلفزيون الرسمي الإيراني في ٢٠ أيار ٢٠٢٤، وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي والوفد المرافق له في حادث تحطم المروحية التي كانت تقلهم في أذربيجان الشرقية. وكانت مروحية الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قد تعرضت إلى "حادث" إثر "هبوط صعب" في شمال غرب البلاد. وكان متوجها إلى مدينة تبريز شمال غربي إيران، بعد عودته من الحدود الأذربيجانية، حيث افتتح سدي قيز قلاسي وخودافارين. في محافظة أذربيجان الشرقية أثناء عودتهم من مراسم افتتاح سد على الحدود بين إيران وأذربيجان، الأحد، بمشاركة رئيس أذربيجان إلهام علييف. واستطاعت فرق الإنقاذ الوصول إلى حطام المروحية بعد جهود استمرت ١٥ ساعة. وتوفي في الحادث بجانب الرئيس كل من وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، ومحافظ تبريز مالك رحمتي، وإمام صلاة الجمعة في تبريز محمد علي هاشم، إضافة إلى اثنين من كبار الضباط العسكريين في الحرس الثوري، وطاقم المروحية المكون من ثلاثة أفراد. واستطاعت طائرة مسيرة تركية من طراز "أقنيجي" كشف موقع تحطم المروحية، وشاركت في أعمال البحث بناء على طلب إيراني من السلطات التركية.

أولاً، الرواية الرسمية للحادث

قدم غلام اسماعيلي رئيس مكتب إبراهيم رئيسي روايته للحادث، بعد مراسم تدشين سد قلعة قيز الحدودي المشترك مع أذربيجان، توجهنا إلى مدينة تبريز في طقس صافٍ، لكن واجهنا في منتصف الطريق رقعة سحاب، حيث أعطى قائد الهليكوبتر التي كانت تقل الرئيس إبراهيم رئيسي الأمر بزيادة الارتفاع عندما وصل إلى تلك السحب، لكن بعد زيادة الارتفاع لم يكن هناك أي أثر لهليكوبتر رئيس الجمهورية. "ومنذ لحظة الإعلان عن انقطاع الاتصال اللاسلكي بطائرة الرئيس، بدأت محاولات للاتصال بالحرس الشخصي للرئيس، ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، وإمام جمعة تبريز ومحافظ تبريز، دون تلقي أي رد منهم. في وقت لاحق علمنا بأن ركاب الهليكوبتر الآخرين استشهدوا على الفور، وأن حالة الجثث تشير إلى أن أفراد الطائرة "ماتوا بعد وقوع الحادث مباشرة." "وهنا برز احتمالان لا ثالث لهما، أولهما: هو احتمال تعرض طائرة الرئيس الإيراني لحادث مدبر نتيجة ما ذكرته تقارير تركية تشير إلى أن جهاز إرسال الإشارات بطائرة الرئيس الإيراني كان عاطلاً، أو احتمال سقوط الطائرة نتيجة الطقس السيئ. وقد تجد إيران نفسها مقيدة بضرورة الإعلان عن وفاة الرئيس الإيراني نتيجة سقوط الطائرة بعد تعرضها لخلل فني أو تقني بسبب سوء الأحوال الجوية في ذلك اليوم، تجنباً للدخول في حرب مفتوحة.

فيما أوضحت هيئة الأركان المسلحة الإيرانية: مروحية الرئيس الإيراني تعرضت لحريق بعد اصطدامها بمرتفع ولا يوجد آثار للرصاص أو ما شابه في جسم المروحية. ونشر التقرير الأولي الصادر عن لجنة التحقيق العليا لبحث أسباب سقوط مروحية الرئيس الإيراني: ان مروحية الرئيس واصلت مسيرها المخطط مسبقاً ولم تخرج عنه. وطيّار المروحية أجرى اتصالاً

مع المروحيتين ضمن قافلة الرئيس. ولم يلاحظ أي أثر لإصابة بالرصاص أو ما شابه ذلك على حطام المروحية. ومروحية الرئيس احترقت عقب اصطدامها بالمنحدرات. وعمليات البحث استمرت حتى الساعة الخامسة صباحاً بسبب وعورة المنطقة والضباب الكثيف وبرودة الجو. والعملية انتهت بعد العثور على موقع سقوط المروحية عبر المسيرات الإيرانية و تم توجيه فرق الإنقاذ نحو الموقع. ولم يتم رصد أي نقطة مشبوهة في اتصالات وحوارات طاقم المروحية مع برج المراقبة. وفي تقرير لصحيفة نيويورك تايمز: تم العثور على جثتي الرئيس الإيراني رئيسي ووزير الخارجية عبد اللهيان هذا الأسبوع في منطقة بقايا المروحية المنكوبة - محترقة بالكامل لدرجة يصعب التعرف عليها. وأخيراً، تم التعرف على رئيسي من خلال خاتمه، كما تم التعرف على عبد اللهيان من خلال ساعته. وتم جمع جزء كبير من الوثائق والآثار المرتبطة بالحادث لكن دراستها بشكل أعمق تحتاج إلى المزيد من الوقت. وقالت صحيفة "جمهوري إسلامي" الإيرانية إن وقوع حادثة سقوط مروحية الرئيس إبراهيم رئيسي بالقرب من الحدود الإيرانية مع أذربيجان يعزز فرضية أن تكون إسرائيل ضالعة في الحادثة، نظراً إلى النشاط الإسرائيلي في تلك المنطقة على المستوى العسكري الاستخباراتي.

وتحت عنوان "مسامحة جايز نيست" أو "لا مجال للتهاون" نشرت صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية الأصولية مقالة افتتاحية تعليقا من جانبها على واقعة مصرع الرئيس الإيراني ومرافقيه، يوم الخميس ٣ خرداد ١٤٠٣ هـ. ش. الموافق ٢٣ مايو ٢٠٢٤م. كشفت الصحيفة عن وجود تكهنات تميل تدريجياً نحو المؤامرة بالدرجة التي جعلت رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية يحدد مجموعة من ضباط التحقيق للبت في الحادثة وتوضيح كیفيتها. وافترضت الصحيفة ٣ احتمالات أولاً أن الحادث أوضح أن المخططين لشؤون سفر رئيس الجمهورية يعانون ضعفاً رئيساً، وغفلوا عن أمور أمنية عديدة، وثانياً أن الملاحه الإيرانية ضعيفة، ولو أن حادث المروحية التي تقل الرئيس ناتج عن مؤامرة فإن هذا الضعف أيضاً مشترك في حدوثه، والثالثة أن إيران تفتقر إلى توفير الأمن ضد المؤامرات الخارجية إلى حد بعيد. وطرح إمكانية الاغتيال لن يخرج عن ٣ فرضيات:

فرضية الداخل: وهذه تعني أن رئيسي، قد تمت التضحية به لأسباب أيولوجية داخلية وأخرى تتعلق بتزايد السخط الشعبي ضده وضد خامنئي نفسه بعد موجة من الأحداث القمعية، وأسباب أخرى سياسية رقما من أجل التهدئة مع إسرائيل وأمريكا، بعد الهجمات الصاروخية الأخيرة التي طالت عمق إسرائيل.. وتعودنا من النظام الإيراني إرسال القادة الذين يريد التخلص منهم إلى سوريا والعراق للهلاك ثم يدعي البكاء عليهم.

فرضية الخارج: أن إسرائيل قد خرجت عن الطوع الأمريكي الغربي ونفذت هذه العملية بدقة من أجل خلط الأوراق بعد بوادر الوقوف الغربي في وجه حكومة نتنياهو، وهذا يتزامن مع طلب الجنائية الدولية القبض على نتنياهو وغالانت، واعتراف النرويج وأيرلندا وإسبانيا بالدولة الفلسطينية.. ما يعني بداية سخط غربي على إسرائيل المارقة التي بدأت تنفذ سياسات خارج إرادتهم وقد تورطهم في حرب كبرى بالشرق الأوسط. وهنا لن تعترف إيران بالعملية حتى إذا تأكد من وقوف إسرائيل خلفها.. تجنباً لحرب مع أمريكا.

فرضية العنصر الثالث المستفيد: وسط المواجهات الايرانية الإسرائيلية .. توجد فرصة ضرب ايران كي تلتصق التهمة مباشرة بإسرائيل. لا نريد أن ننسى أن منطقة سقوط الطائرة وعره وقريبة من مناطق نزاع أرمينا وأذربيجان.. وسبق سقوط ١٠ صواريخ في هذه المنطقة أثناء النزاع بين الطرفين.ربما أراد طرف ما توريط أذربيجان في مواجهة مع إيران.. او طرف أذربيجاني عميل لإسرائيل وضع شيئاً بالطائرة لتوريط ايران في حرب مع الغرب.. وكله يلعب على وتر المواجهة الإيرانية الإسرائيلية وان إيران لن تقدم على حرب تل أبيب وإن أقدمت يكون تحقق الهدف المطلوب.او ربما يكون عناصر من المعارضة دبرت العملية باختراق كبير ومساعدة خارجية.

وبالنظر لتكرار الحوادث الامنية و وجود العديد الشواهد على مدار سنوات (مما يدل على ضعف في المتابعة و المراجعة و المحاسبة و تقادي الأخطاء و هذا خلل منهجي يدل على الإهمال و التراخي الشديد) فمشكلة الاختراقات في إيران على الأرجح لن يتم حلها على المدى المتوسط على الأقل و ربما حتى على المدى البعيد. فالاختراقات في إيران و بناء على ما أدت اليه ، تشير إلى ضعف شديد في أبسط إجراءات الأمن الوقائي في الدولة ، و هذا بدوره يشير إلى فوضى واسعة تضرب منظومة الأمن و الاستخبارات في إيران بشكل عام، و فوضى بهذا الحجم غالبا تشير (نظريا بشكل عام دون تحديد للحالة الإيرانية) إلى وجود خلل في صياغة السياسات الأمنية و العقيدة الاستخبارية للبلاد و في ترتيب الأولويات، ما يستتبع بالضرورة حدوث خلل في تحديد الأهداف و في توزيع الاختصاصات و في التقسيمات الإدارية و الهيكلية للمؤسسات المعنية و في صياغة الخطط و توزيع الميزانيات، و الذي يؤدي بدوره الى التداخل في الاختصاصات و المسؤوليات و الاحتكاكات بين الاجهزة و ما يترتب على ذلك من كوارث و ثغرات قاتلة. وهذا بدوره يأخذنا خطوة الي الخلف للنظر البنية "الاثنية" لمؤسسات النظام الإيراني ككل، و التي تعود إلى رؤية نظام الثورة و " عقليته" إن صح التعبير. فالمشكلة في إيران عميقة للغاية بهذا الخصوص و تضرب في الجذور. ومن غير المنطق التسليم بأن حادثة طائرة الرئيس الايراني كانت بسبب الظروف الجوية الصعبة بعد سلسلة الاغتيالات والاستهدافات التي طالت الكثير من القيادات الايرانية في الفترة الماضية وبمختلف الوسائل وفي اماكن متعددة منها ما هو داخل ايران ومنها ما هو خارج. ومعلومات عن رصد طائرة نقل عسكري أمريكي طراز C-17 أقلعت من اذربيجان نحو إسرائيل في نفس توقيت اختفاء طائرة الرئيس الإيراني.

من جانبه، أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي الحداد ٥ أيام في إيران. وبعد مراسم التشييع يتم الدفن بمدينة مشهد. حيث مرقد الإمام علي الرضا، ثامن الأئمة المعصومين لدى الشيعة. وفي كلمة ألقاها مع انطلاق المراسم، أشاد وزير الداخلية أحمد وحيدى بالضحايا "الشهداء" وقال: "أظهر الشعب الإيراني أنه سيحوّل كل مصيبة إلى درج للارتقاء بالأمة إلى أمجاد جديدة." وأضاف: "نحن، أعضاء الحكومة الذين كان لنا شرف خدمة هذا الرئيس الحبيب، هذا الرئيس المجتهد، نلتزم أمام شعبنا العزيز وقائدنا بالسير على درب هؤلاء الشهداء."

حضر قادة ومسؤولو ٦٨ دولة مراسم جنازة رئيسي والوفد المرافق له، والتي عقدت في صالة المؤتمرات الدولية في طهران. وأبرز من حضروا تأبين رئيس إيران على مستوى رئيس

دولة هم أمير قطر، ورئيس تونس، ورئيس طاجيكستان. وعلى مستوى رئيس وزراء هم العراق وباكستان وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان وسوريا. وعلى مستوى وزير خارجية هم مصر، والسعودية، وتركيا، والإمارات، والكويت، وباكستان، ولبنان والبحرين وتونس وأوزبكستان وطاجيكستان وبيلاروسيا وأرمينيا وأذربيجان وسريلانكا وأفغانستان وفنزويلا. وعلى مستوى نائب رئيس وزراء هم قيرغيزستان وأرمينيا والصين وأفغانستان وصربيا. وعلى مستوى رئيس برلمان هم لبنان والجزائر وكازاخستان ومالي وإثيوبيا، رئيس مجلس الدوما الروسي، رئيسا الجمعية التشريعية والجمعية العليا في أوزبكستان. وعلى مستوى مبعوث خاص هم الزعيم الوطني لتركمانستان، والممثل الخاص لإمبراطور اليابان، ونائب رئيسة الهند، والمبعوث الخاص لسلطنة عمان، والمبعوث الخاص لحكومة ماليزيا، ورئيس ونائب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في إثيوبيا. أما على مستوى الحركات والجماعات والمنظمات هم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، ونائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، والمتحدث باسم جماعة الحوثي في اليمن محمد عبدالسلام، ورئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، ورئيس أركان الهيئة عبد العزيز المحمداوي، بالإضافة لممثلين عن حركة الجهاد وفصائل عراقية.

ثانياً الانتخابات الرئاسية

أعلنت ايران أنها ستجري انتخابات رئاسية مبكرة في ٢٨ حزيران ٢٠٢٤، وستبدأ عملية تسجيل المرشحين في ٣٠ أيار، فيما ستجرى الحملات الانتخابية خلال الفترة الممتدة بين ١٢ و٢٧ حزيران ٢٠٢٤.

وقد تم تعيين محمد مخبر، النائب الأول للرئيس الإيراني، رئيساً بالنيابة، وتصدر مجتبي خامنئي نجل المرشد عناوين وسائل الإعلام منذ الإعلان عن الوفاة المفاجئة للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي التي أدت لخلط الأوراق وبعثرت الحسابات السياسية في الجمهورية الإسلامية خاصة أن الحديث الدائر منذ سنوات كان البحث عن خليفة للمرشد الحالي علي خامنئي البالغ من العمر ٨٥ عاماً في ظل تقارير عديدة عن تدهور وضعه الصحي. مجتبي خامنئي يتداول اسمه خاصة أن البعض يعتبر أنه كان يتنافس مع الرئيس الراحل إبراهيم كأحد أبرز المرشحين المحتملين لخلافة المرشد الحالي آية الله علي خامنئي. بافتراض انه كان عقبة في توريث منصب المرشد ، فهناك طرق أخرى للتعامل معه بداية من الاستمالة و الاتفاق، و التسقيط السياسي ، و حتى الاغتيال أساليب أخرى ابسط و أكثر امنا للنظام. و كل تلك الوسائل متاحة بسهولة للنظام. ولا يمكن تصديق احتمالية التصفية الداخلية او الشك في المرشد اذا ما طرحنا أدوار الذين قتلوا وأهميتهم للدبلوماسية الإيرانية. ومن ينفذ تصفية داخلية (لرئيس ووزير الخارجية) لصالحه من المنطقي ان يفكر في التوابع بحيث لا يكون الأول في قائمة الاتهام. وغالبية الايرانيين في الشارع يرددون ان رئيس الجمهورية ووزير خارجيته تم استدراجهم وتصفيتهم بطريقة بشعة وغير مقتنعين لرواية ان الحادثة بسبب خطأ فني في الطائرة او سوء الاحوال الجوية.

ومجتبي خامنئي، يبلغ من العمر ٥٥ عاماً، هو الابن الثاني من أبناء آية الله خامنئي الستة، وهو محافظ متشدد، نشأ في النخبة الدينية والسياسية للجمهورية الإسلامية، يقوم بالتدريس في

مدينة قم التي تعتبر أكبر مدرسة دينية في إيران. لا يحظى بأي منصب رسمي في الجمهورية الإيرانية ونادراً ما يظهر في وسائل الإعلام ما جعل البعض يطلق عليه رجل الظل. تقارير إعلامية أكدت أن صانع ثروة والده التجارية، ولديه تدخل خفي في تعيين مسؤولين بالأجهزة الأمنية والسياسية المختلفة، وله يد على هيئة الإذاعة والتلفزيون، ويتمتع بسيطرة مطلقة على مؤسسات أمنية وعسكرية في النظام الإيراني. ولديه صلات أخرى رفيعة المستوى بالأجهزة الأمنية الإيرانية حيث كوّن منظمة استخباراتية تحت تصرفه مع تأسيس استخبارات الحرس الثوري ٢٠٠٩، وتمكن من تهميش دور وزارة الاستخبارات وبحسب تقارير فإن مجتبي يتمتع بسلطة كبيرة داخل الدوائر المتشددة لوالده، بما في ذلك في مكتب المرشد القوي، الذي يشرف على الهيئات الدستورية. كما أنه قريباً جداً من الحرس الثوري الإيراني، وما يسمى بالقوى الثورية في النظام، ويجمع شبكات نفوذ مع الكوادر القوية، خصوصاً مع أعضاء مجلس الخبراء، الهيئة المكونة من ٨٨ شخصاً، والمكلفة باختيار المرشد الأعلى القادم. وفي آب ٢٠٢٢، رفعت المؤسسة الدينية الإيرانية "مجتبي" إلى رتبة "آية الله"، وهو لقب ديني يحتاج إليه ليصبح المرشد الأعلى لإيران، وهو ما عزز الشكوك حول احتمالية خلافة والده خاصة أن القرار جاء في الوقت الذي تدهورت فيه صحة خامنئي الأب الذي كان قد تجاوز الثمانين عاماً.

فقد ظهرت أهمية مجتبي بعد العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأميركية عليه عام ٢٠١٩، معتبرة أن علي خامنئي "فوضه بعض مسؤولياته". كما اتهم الإصلاحيين الإيرانيون مجتبي خامنئي بلعب دور مهم في انتخاب محمود أحمددي نجاد عام ٢٠٠٥، والذي تغلب بشكل غير متوقع على المرشحين الرئيسيين في ذلك الوقت. وفي عام ٢٠٠٩، بعد إعادة انتخاب أحمددي نجاد ضد الزعيم الإصلاحي مير حسين موسوي، اجتاحت البلاد احتجاجات مناهضة للحكومة. وطالته الهتافات المناهضة للنظام بسبب دوره في انتخاب نجاد للانتخابات ٢٠٠٩، فضلاً عن الشائعات حول خلافته للمرشد ويعتقد أنه كان مسؤولاً بشكل شخصي عن حملة القمع التي شنها النظام ضد المعارضة في ذلك الوقت.

وبين تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال حول احتمالية صعود مجتبي خامنئي، نجل المرشد الحالي للجمهورية الإسلامية، وهو يتناقض تماماً مع وجهة نظر روح الله الخميني، بأن الحكم الوراثي يشبه النظام الملكي. كما وصف المرشد الأعلى علي خامنئي الحكومة الوراثية بأنها "غير إسلامية" في عام ٢٠٢٣. وكان محمود محمددي عراقي، عضو مجلس خبراء القيادة، قال عام ٢٠٢٣: "نحن نستاذن قائد الثورة، هل ستسمح لنا بالتحقيق مع الشخص المنسوب إليك؟"

لن يكون ولن يصل مجتبي خامنئي إلى منصب المرشد، ولا حتى منصب رئيس الجمهورية. وما يظل محل دراسة وبحث هو ماهية الدور الذي سيلعبه رجل بحجم مجتبي خامنئي يملك نفوذاً وعلاقات وولاءات داخل أجهزة الدولة السيادية. فتوريت منصب المرشد في إيران يعني في المقام الأول تدمير أحد أهم استحقاقات النظام في إيران الذي أطاح بـ ٢٥٠٠ عام من الحكم الشاهنشاهي؛ التوريت يعني موت الجمهورية. ولكن عندما تم اختيار علي خامنئي لم يكن من آيات الله، لذلك تم تغيير القوانين لتمكينه من استلام المنصب. لذلك، من الممكن تغيير القوانين مرة أخرى حسب المناخ السياسي عندما يحين وقت اختيار مرشد جديد.

وتشير صحيفة "اعتماد": لا أمل في انتخابات حقيقية لاختيار رئيس جديد والنظام حدد خليفة "رئيسي" فقد استبعد الكاتب بصحيفة "اعتماد"، والناشط السياسي الإصلاحي البارز، عباس عبيدي، أن تشهد الانتخابات الرئاسية المقبلة انفراجه بالمشهد السياسي المحتقن في إيران. وقال الكاتب الإيراني إنه كناشط سياسي يتمنى ارتفاع نسبة المشاركة إلى أكثر من ٧٠ بالمائة؛ لأنه دليل على حيوية المجتمع وتفاؤله تجاه المستقبل، لكن في ظل الظروف الراهنة، فإن تحقيق هذه الأمنية، أمر مستبعد، حسب قراءة عباس عبيدي. وأضاف عبيدي أن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة للانتخابات المقبلة، وهي أن تكون تنافسية بمشاركة من الإصلاحيين، أو تكون تنافسية حقيقية بين الأصوليين فقط، أو تكون شبيهة بالانتخابات في مطلع ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث قادت ظروف البلاد وخصوصية المرحلة النظام إلى انتخابات شكلية كان الفائز فيها معروفاً سلفاً. وأوضح عبيدي أنه بسبب ما تمر به إيران اليوم، وقصر الفترة الزمنية لبدء العملية الانتخابية، فإن حدوث السيناريوهين الأول والثاني غير وارد، أما الخيار الثالث فهو الوحيد الذي يبدو أن السلطة ستقدم عليه، لكنها الآن تواجه مشكلة في تحديد شخص يقوم بهذه المهمة، ويقود الحكومة الجديدة على النهج نفسه من موالاة بيت المرشد وباقي المؤسسات. وتوقع الكاتب أن يختار النظام شخص نائب الرئيس الراحل، والمتولي حالياً منصب رئاسة الجمهورية مؤقتاً، محمد مخبر، كونه يتمتع بخصائص وميزات جعلت حكومة "رئيسي" المفضلة لدى النظام تختاره نائباً له. وقال الكاتب والمحلل السياسي، مرتضى أفقه، في مقابلة مع صحيفة "ستاره صبح"، إن إيران تواجه تحديين كبيرين، في المرحلة المقبلة، وهما أزمة التضخم والعقوبات الأميركية. وأكد الكاتب أن الحكومة المنتخبة القادمة يجب أن تضع هذين الأمرين نصب أعينها، وإلا فإن الشعب سيواجه مزيداً من الضغوط والتحديات في المرحلة المقبلة. ورأى الكاتب أن العقوبات أضعفت العملة الوطنية، وهو ما انعكس سلباً على ضعف القوة الإنتاجية في البلاد؛ أي زيادة التضخم والغلاء في الأسواق، كما أن نسبة كبيرة من موارد البلاد الاقتصادية تعتمد على النفط، وإذا لم تحل الحكومة القادمة معضلة العقوبات، فهذا يعني أن نسبة كبيرة من الحاجة إلى النقد الأجنبي لا يمكن توفيرها لإيران. بدوره، قال المحلل السياسي، علي بيكدلي، للصحيفة نفسها، إن حكومة "رئيسي" كانت ضعيفة، وإن سياسة النظام في توحيد السلطات بيد تيار واحد (التيار الأصولي) كانت غير ناجحة.. مشدداً على ضرورة أن يكون الرئيس القادم صاحب رؤية تجاه قضايا المنطقة والعالم، وأن يكون جريئاً في القيام بتغيير نهج إيران في سياساتها الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثالثاً، الأوضاع الاقتصادية في إيران

أدت سياسات الرئيس رئيسي الاقتصادية إلى هبوط العملة الإيرانية، بأكثر من الضعف؛ حيث وصل سعر الدولار الأميركي الواحد إلى ٧٠ ألف تومان، بعد أن كان سعره نحو ٣٠ ألف تومان. واستمرت ولاية "رئيسي" ثلاث سنوات، عانت فيها إيران من التضخم المفرط، ناهيك عن أزمة الاحتجاجات الداخلية، التي انطلقت إثر مقتل الشابة، مهسا أميني، على يد قوات شرطة الأخلاق، بسبب حجابها غير الكامل. وبعد تلك السنوات الثلاث، بات لزاماً على النظام الإيراني اختيار رئيس جديد خلفاً له، عله يُرَقَّع ما تمزق في إيران، وأياً كان اختيار النظام لخلافة "رئيسي"، فإنه يجب على الرئيس القادم أن يدير تركة مثقلة وميراثاً محملاً بالأعباء، فما هو هذا الميراث بعد ٣ سنوات من حكم "رئيسي"؟

١- مشكلة المتقاعدين، لا تزال تشهد إيران احتجاجات هنا وهناك؛ نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والأزمة المستمرة على جميع المجالات والأصعدة، بالإضافة إلى الانتفاضة الشعبية عام ٢٠٢٢. وتظهر الإحصائيات أنه في عام ٢٠٢٣، تم تنظيم ما مجموعه ٥٦٠ مسيرة احتجاجية من قبل المتقاعدين في ٨١ يوماً من العام بجميع أنحاء البلاد؛ وهذا يعني تنظيم تجمع للمتقاعدين كل ٤-٥ أيام تقريباً. ولم تعد رواتب المتقاعدين تسد تكاليف حياتهم وحياة أسرهم؛ حيث تبلغ نسبة متوسط معاشات التقاعد، التي تقدمها الحكومة إلى متوسط نفقات الأسرة، في المدن الكبرى، ٤٧٪. وهناك ٩ ملايين و٤٠٠ ألف متقاعد، في إيران اليوم، معظمهم تابعون لصندوق الضمان الاجتماعي، الذي يواجه أزمة كبيرة في دعمه؛ بسبب تزايد أعداد المتقاعدين، ولا يزال صامداً بفضل المساعدات الحكومية. ويظهر مشروع تعداد القوى العاملة لعام ٢٠٢٣، والتي نشرها مركز الإحصاء، أنه على الرغم من التعريفات التعسفية للشخص العامل، فمن بين إجمالي ٦٤ مليوناً و٥٥٠ ألف إيراني فوق سن ١٥ عاماً، لا يعمل منهم سوى ٢٦ مليوناً و٦٣٨ ألف شخص فقط. أولئك الذين يعملون ليسوا راضين إطلاقاً عن حالة الضرائب وتكاليف الإنتاج، ويظهر إضراب بائعي الذهب وسائقي الشاحنات هذا الاستياء وعدم الرضا عن الوضع الراهن.

٢- الحالة المالية للحكومة، تشير آخر إحصائيات البنك المركزي الإيراني، للربع الثاني من عام ٢٠٢٣، إلى أنه في شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي، بلغ إجمالي الأوراق النقدية المطبوعة ١٤٨١ ألف مليار ريال، مرتفعة بنحو ٥٠ بالمائة مقارنة بـ ٢٠٢١. وبنهاية الربع الثاني من العام الماضي، ارتفعت ديون البنوك بنسبة ٤٣٠ بالمائة، مقارنة بعام ٢٠٢١، كما ارتفعت ديون الحكومة والشركات المملوكة للدولة إلى البنك المركزي، بنسبة ٨٠ بالمائة، خلال الفترة نفسها من ناحية أخرى، انخفضت الأصول الأجنبية للبنك المركزي من ٥٦٨٢ ألف مليار ريال، عام ٢٠٢١، إلى ٤٤٨٦ ألف مليار ريال، في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، أي بانخفاض قدره ٢١٪. والواقع أن هناك عاملين، وهما القاعدة النقدية والأصول الأجنبية للبنك المركزي، والذان يسيران على طريق التضخم، وقد يكون الأخير أكثر خطورة بكثير. وبما أن الأصول الأجنبية للبنوك المركزية هي أحد عوامل استقرار عملات البلدان، وتلعب دوراً مهماً في التعامل مع الصدمات الخارجية، فإن انخفاض النقد الأجنبي للبنك المركزي يمكن أن يعتبر بمثابة تحذير؛ خاصة في إيران التي تقوم حالياً بتصدير منتجاتها من النفط والغاز والبتروكيماويات بإعفاءات مكتوبة أو غير مكتوبة.

٣- الغلاء والتضخم، أظهر تقرير البنك المركزي أن سعر المتر المربع للسكن في طهران، ارتفع بنحو ١٨٠ بالمائة، في أبريل ٢٠٢٤، مقارنة بأبريل ٢٠٢١. ورغم أن تقرير مركز الإحصاء يقول إن معدل التضخم السنوي لعام ٢٠٢٣ كان يساوي ٤١ بالمائة، فإن جدول سداد الديون لدى البنك المركزي يشير إلى معدل تضخم قدره ٥٢ بالمائة، وهو معدل غير مسبوق منذ ٨٠ عاماً. وبلغ التضخم عام ٢٠٢٢ نحو ٤٧٪، وبلغ عام ٢٠٢١ نحو ٤٠٪. وهذا التغيير في الأسعار مفهوم جيداً للعائلات الإيرانية التي كانت تشتري كيلو الأرز الأجنبي عام ٢٠٢١ بنحو ٢٤-٢٥ ألف تومان، والآن يتعين عليها شراء الأرز نفسه بنحو ٦٠ ألف تومان للكيلو الواحد ولا يحتاج الأمر إلى أرقام

وإحصاءات. وبينما أوشك الشهر الخامس من عام ٢٠٢٤ على الانتهاء، لا يزال البرلمان الجديد لم يبدأ أعماله رسمياً، وهو برلمان جاء بأقل نسبة مشاركة شعبية في الانتخابات، ومن ناحية أخرى، مات الرئيس الإيراني، ولم يتم بعد تحديد ميزانية العام الإيراني الذي انتهت منه ٣ أشهر. ولا يزال الاقتصاد الإيراني يعاني صدمة انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، حيث توقفت عجلة تقدمه ونموه، الذي بدأ منذ التوقيع على الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، وإزالة الحظر الاقتصادي على إيران. وفي عام ٢٠٢١، عندما دخل الرئيس الجديد مبنى الرئاسة، حذر الاقتصاديون من أن إيران في طريقها لأن تصبح فنزويلا ثانية، بسبب نسبة التضخم، وقد تأخرت هذه العملية بسبب تخفيف العقوبات من قبل الولايات المتحدة، وزيادة مبيعات النفط الإيراني، لكن ظل هذه العقوبات لا يزال يخيّم على الاقتصاد الإيراني. ويغض النظر عن الشعارات الاقتصادية، التي يطلقها المسؤولون في إيران، فإن الاقتصاد الإيراني في الواقع لا يزال يعتمد على النفط، وهذا الاعتماد هو السبب في فاعلية العقوبات؛ حيث يتبقى نحو خمسة أشهر، حتى ٥ تشرين الثاني عام ٢٠٢٤ (موعد إجراء الانتخابات الأميركية)، منها شهر واحد سيفرضي لإجراء الانتخابات المبكرة في إيران، في حزيران المقبل. ورغم أنه بات متعارفاً عليه في إيران أن الرئيس يقضي دورتين رئاسيتين، فإن الوضع في البلاد اليوم ليس طبيعياً، خاصة إذا كان شخص ما مثل ترامب هو الذي سيحكم الولايات المتحدة. ولو لم يلق إبراهيم رئيسي حتفه في تحطم المروحية، لربما أتاحت للمرشد الإيراني، علي خامنئي، فرصة اختيار مرشح مناسب للسنوات الأربع المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار الرئيس المنتخب للولايات المتحدة.

٤- الواقع والتداعيات، أن الدعاية الكبيرة، التي تقوم بها السلطات الإيرانية حول الرئيس الراحل، إبراهيم رئيسي، هذه الأيام، تأتي بهدف التمهيد لاختيار شخص على غرار؛ بحيث يكون مطيعاً جيداً للنظام على الصعيدين الداخلي والخارجي. وهذا ما دفع بصحيفة "اعتماد" الإيرانية إلى الاعتقاد بأن السلطة ستختار هذه المرة، كما فعلت في المرة السابقة، شخصاً واحداً، وتمهد له كل الطرق والأسباب للوصول إلى الرئاسة؛ ليكمل ما بدأه "رئيسي" من سياسات متوافقة مع باقي مؤسسات الدولة وشخص المرشد، علي خامنئي. وقدمت صحف أخرى، مثل "جهان صنعت"، "خارطة طريق" للخروج من الأزمة، وانتقدت إجراءات حكومة "رئيسي" .. مؤكدة ضرورة ترك المجاملات في تقييم أداء هذه الحكومة، التي سبق أن اعتبرتها صحف ووسائل إعلام أسوأ حكومة عرفتها إيران الحديثة. وأشارت الصحيفة إلى الأرقام الكبيرة لحجم السيولة، وقالت: بلغت سيولة البلاد ٣٣٩ ألف مليار تومان عام ٢٠١١، والآن وصلت إلى ٧٩٦٥ ألف مليار تومان بزيادة ٢٨,٥ مرة. وشددت الصحيفة على ضرورة أن يكون الرئيس القادم مطلعاً على هذه الأوضاع، ومدركاً لحجم الخطورة والضعف المالي، الذي تعانيه البلاد، في ظل السياسات التنفيذية السابقة المتسمة بالأخطاء الفادحة، فيما يتعلق بقضايا مثل الصرف الأجنبي والديون المالية. ورأت صحيفة "ثروت" أن الحكومة القادمة في إيران لديها فرصة جيدة لتغيير السياسات الكبرى، فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية؛ نظراً للظروف والخصوصية التي تمتاز بها هذه المرحلة، بعد عقود من الثبات في طريقة وعمل الحكومات وفتراتها الزمنية. وأكدت صحيفة "سناره صبح" أن الطرف الخاص لإيران

يتطلب وجود رئيس ذي خبرة دبلوماسية وقدرة على المناورة، وأن يكون مجموع وزرائه من التكنوقراط المستقلين وذوي الخبرة في مجالاتهم لإخراج البلاد من أزمة التضخم والعقوبات.

رابعاً، علاقة إيران بالدول العربية

إن إيران في موقف حساس جداً في الوضع الحالي. ليس فقط إيران، بل الوضع في المنطقة حساس. وكما نعلم الأحداث الأخيرة في فلسطين، وما حدث منذ تشرين الأول/أكتوبر، فعلينا أن نبتعد عن الأحداث المحدودة، وننظر إلى الوضع من منظور أوسع. يجب أن ننظر إلى الأحداث كسلسلة متشابكة. إننا على أعتاب تحول إقليمي كبير، وهناك فرص لإيران في هذه الحالة. فقد اتسمت علاقات إيران بالدول العربية في عهد رئيسي بانفتاح كبير، ظهرت أبرز ملامحه في إبرام اتفاق وُصف بالتاريخي مع السعودية عام ٢٠٢٣، أنهى قطيعة دامت ٧ سنوات بين البلدين، إلى جانب إحراز تطور في العلاقات مع بعض الدول العربية كمصر وتونس، ما دفع بعضهم للقول إن تحسين العلاقات الإيرانية العربية يأتي كأحد أبرز إنجازات رئيسي وحكومته.

تدرك إيران جيداً أن منطقة الشرق الأوسط باتت تمر بمرحلة دقيقة تتطلب إعادة ترتيب القوى الإقليمية فيها، وعلى الرغم من وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي والوفد المرافق له وعلى رأسه وزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان، بشكل مفاجئ خلال عودتهم من أذربيجان الشرقية، وهي الوفاة التي لم تكن إيران تعد لها العدة الكافية لمواجهة تداعياتها، إلا أن استراتيجية إيران تجاه المنطقة لن تتغير مهما تغير من يجلس على كرسي الرئاسة في إيران.

وقالت صحيفة "آرمان امروز"، تعليقاً على عدم زيارة الرئيس السوري، بشار الأسد، حليف إيران المفترض في المنطقة، إلى طهران وتقديم العزاء في وفاة "رئيسي" بشكل مفاجئ، إن هناك تقارير وأخباراً تتحدث عن وجود خلافات بين سوريا وإيران مؤخراً. وأضافت الصحيفة أن بعض الشائعات تذهب أيضاً إلى القول إن النظام السوري هو من يسرب المعلومات للجانب الإسرائيلي للقيام بهجمات ضد مواقع وأهداف إيرانية. ونقلت الصحيفة أيضاً تصريحاً للسفير السوري في طهران، شفيق ديوب، حاول فيه تبرير عدم زيارة بشار الأسد إلى إيران، بقوله: "السيد بشار الأسد حاول جاهداً أن يكون بجانب إيران في هذه المحنة الكبيرة، لكن حدث ظرف صعب للغاية، وحالة خاصة منعه من الحضور، لكنه أجرى اتصالاً هاتفياً بنائب الرئيس الإيراني المؤقت، محمد مخبر، وأبلغه تعازيه."

واوضح باقري كني لقيادات الفصائل الفلسطينية:- إيران ستواصل كل مساعيها للدفاع عن الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة حتى إنهاء العدوان.- المقاومة ليست شعاراً أو تكتيكاً بل هي مبدأ قائم على ضرورات واقعية.- الشعب الفلسطيني يقاوم العدوان الصهيوني منذ أكثر من ٧ أشهر رافعاً راية عزته واستقلاله.- يكفي المقاومة فخراً إذلال الصهاينة في ساحة المعركة والساحات السياسية والقانونية والدبلوماسية العالمية.- الولايات المتحدة لم تستطع برغم كل أدواتها إنقاذ الصهاينة في الساحات الدولية.

الدور الإسرائيلي

وإشار السيد حسن نصر الله في خطاب له وفيه ٣ رسائل إيرانية على لسان نصر الله :

الأولى، قال نصر الله: "مشهد تشييع الشهداء الأبرار بدءاً من تبريز إلى قم وصولاً إلى طهران ومشهد، إلى جانب التشييع الفردي للشهداء شكلت مشاهد ضخمة ومليونية، وهذه الجنازة كانت ثالث أكبر جنازة في تاريخ البشرية بعد تشييع الإمام الخميني والشهيد قاسم سليماني. هذه الرسالة يجب أن تطمئن كل المحبين خارج إيران الذين يلقون بسرعة، كما أنها رسالة للعدو الذي فرض الحروب على إيران والعقوبات والحصار ومع ذلك بقيت إيران قوة وصامدة وتكبر وتتطور ويعلو شأنها في العالم على كل الأصعدة" = جبهتي الداخلية متماسكة

الثانية، قال نصر الله: "الرسالة الثانية لمشاهد التشييع أن إيران هي دولة قوية متماسكة صلبة، ورغم أنه أحزنها جداً استشهاد السيد رئيسي وعبداللهيان ورفاقهما ولكنه لم يربكها أو يضعفها. لم يتم تعطيل البلد في إيران رغم الحادثة المحزنة لأنها دولة دستور ومؤسسات وقانون وعلى رأسها قائد كبير وعظيم إلى جانب الثقة والحاضنة الشعبية" = الدولة ومؤسساتها متماسكة لم يتم ولن يتم تعطيلها.

الثالثة، قال نصر الله: "الرسالة الثالثة: إيران لم تبدل ولم تتراجع في دعمها لفلسطين والقضية الفلسطينية، بل عاماً بعد عام كان يزداد دعمها وكلما تحسنت إمكانياتها السياسية والمعنوية والمادية والعسكرية لم تبخل في دعم هذه القضية لكل الأعداء الذين ينتظرون أن تضعف إيران وتتخلى عن فلسطين. والمقاومة نقول لهم انتم تعيشون أو هاما فايران ستبقى السند الأقوى في هذا العالم إلى جانب فلسطين وحركات المقاومة" = سأستمر في سياساتي وما حدث لن يردعني.

وقام هذا الكيان بعدد من العمليات الإرهابية في إيران، حتى يثبت أنه في موقع يمكّنه من مهاجمة أي مكان يريد، ولن يقدر عليه أحد، ويبدو أن الغربيين أيضاً قبلوا هذه الظروف. فقد هاجمت "إسرائيل" القنصلية الإيرانية والفكرة من وراء ذلك الهجوم كانت أن إيران إما سترد، وإما لا ترد. فإذا لم ترد، فهذا يعني أن الكيان الصهيوني يستعيد التوازن السابق، وإذا ردت إيران، فإن الحرب ستتسع وستنسى غزة. ولم يكن الإسرائيليون يتخيلون أن إيران ستصرف بطريقة تجعل عملياتها ناجحة، وفي الوقت نفسه لا تتسع دائرة الحرب. وتصرفت إيران بصورة صحيحة للغاية. وعملياً، جعلت "إسرائيل" عاجزة عن الرد، وألحقت ضرراً كبيراً بها، مرة أخرى. والآن، تعاني "إسرائيل" أزمة داخلية، وفقدت صدقيتها في العالم. ونرى نظاماً في سلوك إيران الأمني، إذ حافظت إيران وسلطاتها على نظام البلاد، وحافظت أيضاً على أمنها القومي. وهذه فرصة في حماية هذا الوضع، ويجب جعله مستداماً.

وقد جاءت وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بعد جولة من غير مسبوقه من التصعيد بين إيران وإسرائيل، والتي كانت أبرز تجلياتها أن هاجمت إيران عمق إسرائيل بمئات المسيرات والصواريخ الباليستية والكروز، بعد مقتل أبرز قادة الحرس الثوري الإيراني في سوريا محمد رضا زاهدي في غارة إسرائيلية على مقر القنصلية الإيرانية في سوريا في الأول من إبريل الماضي، وهو ما كان يضع نظام الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي تحت المجهر لمعرفة الرد المتوقع من إيران تجاه هذا الاعتداء، وهو ما رسم خطأ جديداً في طبيعة السياسات الإيرانية تجاه دول الإقليم باعتبار أن ذلك الهجوم هو الأول من نوعه من إيران تجاه إسرائيل.

تظهر المؤشرات العامة للسياسات الإيرانية أن الفراغ المفاجئ في السلطة التنفيذية الإيرانية نتيجة وفاة الرئيس الإيراني لا تعد مؤشراً على حدوث أي تغيير في استراتيجية إيران المتعلقة

بالسياسة الخارجية والإقليمية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن إيران دولة مؤسسات ويجلس المرشد الأعلى علي خامنئي على رأس تلك المؤسسات. ورسم ملامح سياسية جديدة داخليًا وخارجيًا بالتنسيق مع مؤسسات الحرس الثوري سواء العسكرية أو الاقتصادية، كما يمكنه دعم صعود شخصية معينة في وقت قريب لتولي منصب الرئيس خلفًا للرئيس الراحل بسهولة ويسر، وهو ما يجعل من المرشد بمثابة المايسترو في الفرقة الموسيقية، والذي يقود الأوركسترا للخروج بمشهد نهائي ملائم له.

وأظهرت مؤشرات أن النظام في إيران يسعى إلى استثمار جماعته ووكلائه في الإقليم للاستمرار في نشاطه العسكري والسياسي بعد وفاة رئيسي، ويعزز تلك الفرضية الاجتماع الذي عقده قائد الحرس الثوري إسماعيل سلامي ووزاره الأيمن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري إسماعيل قآني مع قادة الحركات العسكرية والسياسية المدعومة من إيران في عدة دول عربية أبرزها الحوثيين وحركة حماس وحزب الله وغيرهم من الفصائل الولائية التي تدين بالولاء لإيران، عقب مراسم تشييع الرئيس الإيراني الراحل، وهو الاجتماع الذي أسفر عن تأكيد لهؤلاء الوكلاء بأن إيران لازالت ملتزمة بدعمهم ودعم نشاطهم وممارساتهم في الإقليم لتحقيق الأجندة الإيرانية، وهي رسالة بأن وفاة الرئيس الإيراني ليس معناه تقليص الدعم الإيراني لوكلائها أو حلفائها كما تسميهم.

خاتمة

يمكن التأكيد على أن إيران – بعد وفاة رئيسي – ترمي إلى تعظيم نفوذها وتطوير سيطرتها الاستراتيجية والعسكرية على عدة مناطق أبرزها سوريا، حيث تسعى لتخفيف سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، التي يقودها الأكراد المتحالفة مع الولايات المتحدة على الأراضي الواقعة شرق نهر الفرات في سوريا من أجل تعظيم النفوذ الإيراني في سوريا. والتركيز على معالجة الإخفاقات الاستخباراتية المتكررة التي كشفت في منظومتها الاستخباراتية والعسكرية، والتي أدت إلى ما وصلت إليه الآن. وتسعى إيران في الوقت الحالي إلى القفز على العقوبات الأمريكية من أجل عدة أمور هي:

أولاً: الاستمرار في دعم ووكلائها في الإقليم حتى لا ترسل وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إشارات إلى “أعداء إيران” أو ما تسميهم “قوى الاستكبار العالمي” بأنها باتت غير قادرة على الحركة في الإقليم نتيجة وفاة أحد رجالها.

ثانيًا: ضرورة تحديث منظومتها العسكرية والمدنية على حد سواء لتلافي الأزمات المتكررة التي وقعت فيها إيران وأبرزها سقوط طائرة الرئيس إبراهيم رئيسي والتي أدت لوفاته، علاوة على ضرورة النظر بعين الاعتبار لتحديث منظومتها العسكرية بالتعاون مع روسيا والصين، إذ من المرجح أن تضاعف طهران جهودها للحصول على أسلحة روسية متقدمة، حتى لو كان ذلك من شأنه أن يضر بعلاقات إيران مع أوروبا التي يتماهى موقفها مع الموقف الأمريكي في فرض العقوبات ومهاجمة إيران بتصريحات عدائية.